" أثر جائحة كوفيد-١٩ على تحويلات العاملين بدول افريقيا جنوب الصحراء وسبل المواجهة"

د/ نهلة ابو العز

D/nahla aboelezz

الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا جامعة القاهرة

ملخص الدراسة :

تُعد تدفقات تحويلات العاملين جزءً لا يتجزأ من تمويل التنمية وقد اتسمت بأنها مرنة نسبيًا خلال الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، ووباء الإيبولا عام ٢٠١٤، وذلك مقارنة بجائحة كوفيد-١٩. ولا سيما أن إجراءات الإغلاق التي نفذت في العديد من الدول المضيفة أدت إلى فقدان المهاجرين لوظائفهم، ومن ثمَّ تخفيض تدفقات تحويلات العاملين القادمة الى الدول النامية، حيث قدَّر البنك الدولى الانخفاض فى حجم تلك التحويلات العالمية خلال عام ٢٠٢٠ بنحو ١١٠ بليون دولار، وتوقع انخفاضها في دول إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٢٣%.

ترتب على ذلك أن عانى الأفراد والأسر والشركات والدول التي تعتمد بشكل كبير على تدفقات التحويلات بالفعل من أزمة مالية ضخمة، فالانخفاض الحاد المقدّر في التحويلات سيقوض قدرة البلدان الإفريقية على التعامل مع جائحة كوفيد ١٩، ناهيك عن قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتؤكد هذه الورقة على أهمية سد فجوات تمويل التنمية التي اتسعت بتقليص التحويلات المالية وتقترح إجراء تعديلات وزيادات في المساعدات الإنمائية الرسمية كحل فوري لتخفيف بعض الآثار قصيرة المدى لوباء كوفيد – ١٩.

كما تسلط الورقة الضوء على التدابير القصيرة والمتوسطة الأجل التي ينبغي أن يتخذها صانعو السياسات والشركاء الإنمائيون في البلدان المرسلة والمستقبلة على السواء للتخفيف من آثار انخفاض تدفقات التحويلات. ولقد أوصت هذه الورقة صانعي السياسات في البلدان المرسلة للتحويلات المالية إما بإتاحة أو تخفيف متطلبات تحديد الهُوية الصارمة المطلوبة من المهاجرين، وتحفيز استخدام المنصات الرقمية، وحماية المهاجرين من فقدان الوظائف. كما أوصت صانعي السياسات في البلدان المُستقبِلة للتحويلات بضمان استمرارية المراكز التي تقدم التحويلات في العمل على الرغم من تدابير الإغلاق، وتعزيز الشمول المالي الرقمي، وإلغاء أو تخفيض رسوم المعاملات على التحويلات.

الكلمات الدالة : تحويلات العاملين ، إفريقيا ،آثار قصيرة الأجل، آثار متوسطة وطويلة الأجل

Abstract:

Remittance flows – which are an integral part of development financing – were relatively flexible during the 2008 financial crisis and the 2014 Ebola epidemic, yet they are relatively threatened by the Covid 19 pandemic. The closures implemented in many of the host countries have resulted in migrants losing their jobs, and thus reducing the flows of workers 'remittances to developing countries, as the World Bank estimated the decrease in the volume of those global transfers during the year 2020 to be about 110 billion dollars, with a decrease expected in sub- Saharan African countries by 23%. Individuals, families, companies and countries- that rely heavily on remittance flows- have already suffered from a massive financial crisis. The estimated sharp drop in remittances will undermine the ability of African countries to cope with the pandemic, not to mention their ability to achieve sustainable development goals. This paper stresses the importance of closing development financing gaps that have been widened by

reducing financial transfers and proposes adjustments and increases in ODA as an immediate solution to alleviate some of the short-term effects of the Covid-19 epidemic.

The paper also highlights short and medium-term measures that policy makers and development partners in both sending and receiving countries should take to mitigate the effects of declining remittance flows. The paper recommended that policymakers in countries sending remittances either provide or reduce the rigorous identification requirements required by migrants to convert them, stimulate the use of digital platforms, and protect migrants from losing jobs. It also recommended to policy makers in remittance receiving countries to ensure that remittance centers continue to operate despite closure measures, enhance digital financial inclusion by expanding networks of fund operators, and abolish or reduce transaction fees for remittances.

Key words: workers remittances, Africa, short-term effects, medium and long-term effects

مقدمة:

في الوقت الذي تستجيب فيه الحكومات لتأثير وباء "كوفيد-١٩" على مواطنيها، وعلى نظم الصحة العامة، واقتصاداتها، نرى تغيرات في تدفقات التمويل الإنمائية، خاصة التحويلات المالية إلى البلدان الإفريقية. فباستثناء قطاعات الرعاية الصحية والتجزئة والزراعة، هناك قطاعات مثل السياحة والضيافة والبناء والتصنيع التي توظف معظم المهاجرين، تكافح من أجل التعايش مع الآثار الاقتصادية لتدابير الإغلاق التي اتخذتها الحكومات لمنع انتشار وباء كوفيد ١٩، ولا شك أن القيود المفروضة على التنقل تؤثر على الأسر المعيشية والشركات في البلدان المرسلة للتحويلات المالية والبلدان المستقبلة لها على حدٍ سواء .

بالفعل يشعر العمال المهاجرون بتأثير جائحة كوفيد ١٩ التي تسببت في فقدان وظائفهم، مما كان له عواقب وخيمة حيث أثرت على دخل الأفراد والأسر والمجتمعات في الأقاليم التي تمثل التحويلات المالية فيها أهمية كبيرة بالنسبة للبقاء اليومي. ولقد توقع البنك الدولى أن تنخفض التحويلات على الصعيد العالمي بنحو ٢٠%، وفي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٢٣.١% ، وتشير التقديرات أيضًا إلى أن وباء "كوفيد-١٩" سيؤدي إلى إرسال نحو ٣٥% من المهاجرين أقل من ٥ % من حجم تحويلاتهم السابقة.

أهمية الدراسة :

يتوقع صندوق النقد الدولي أن الجائحة الحالية كوفيد١٩ تتسبب في إحداث أسوأ ركود عالمي منذ الكساد الكبير، وأسوأ بكثير من الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، ومن المرجح أن تشهد البلدان الإفريقية – التي أصبحت الآن أكثر اندماجًا في الاقتصاد العالمي من خلال سلاسل القيمة العالمية والأسواق المالية- آثارًا أكثر حدة من هذه الأزمة مقارنة بالأزمات السابقة، حيث تشير التقديرات إلى أن الآثار الاقتصادية التي تترتب على تلك الجائحة في إفريقيا قد تدفع في أفضل الأحوال بنحو ٢٧ مليون شخصًا إلى الفقر المدقع.

ولقد أصبحت التحويلات مصدرًا مهمًا في التمويل الأجنبي للبلدان الإفريقية. وبلغت تلك التحويلات ٤٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ (بزيادة قدرها ١٠ % تقريبًا عن عام ٢٠١٧)، مدعومة بظروف اقتصادية قوية في الاقتصادات مرتفعة الدخل. وتشير تقارير المؤسسات الدولية إلى تأثر العمالة الإفريقية المهاجرة والمقيمة بالدول الثرية في أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط وآسيا التي تم إغلاقها بسبب فيروس كورونا؛ مما تسبب في فقدان وظائفهم أو تخفيض رواتبهم بسبب التوسع في تطبيق سياسات الإغلاق والحظر لمكافحة تفشي الوباء.

وهنا تتضح أهمية الدراسة، حيث تسهم التحويلات في التخفيف من وطأة الفقر في البلدان الإفريقية منخفضة الدخل، وترتبط بارتفاع الإنفاق على التعليم، وتحد من عمالة الأطفال في الأسر المعيشية المحرومة، ومن ثمَّ فإن انخفاض قيمة تلك التحويلات سيحد من قدرة تلك الدول على الإنفاق على تلك المجالات مما يسهم فى تراجع معدلات النمو والتنمية بها، وبالتالى تحاول الدراسة تحديد أهم الآثار المتوقعة لانخفاض تدفقات التحويلات المالية على اقتصادات الدول الافريقية ، وكذلك وضع بعض الحلول لمجابهة تلك الآثار.

هدف الدراسة :

تهدف الورقة إلى تحليل الآثار المتوقعة لتلك الجائحة على تحويلات العاملين بالقارة الإفريقية، وتسلط الضوء على التدابير القصيرة والمتوسطة الأجل التي ينبغي أن يتخذها صانعو السياسات والشركاء الإنمائيون في البلدان المرسلة والمستقبلة على حدٍ سواء للتخفيف من آثار انخفاض تدفقات التحويلات.

إشكالية الدراسة :

أدت جائحة كوفيد ١٩ إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة في هروب رؤوس الأموال، وتضييق الأسواق المالية المحلية، وتباطؤ الاستثمارات، وذلك على المستوى العالمي. أما فيما يتعلق بإفريقيا فتتوقع منظمات دولية مختلفة حدوث خسارة في الناتج المحلي الإجمالي– وإن كانت تتفاوت النسب المئوية في ذلك – حيث توقعت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقارة من ٣.٢% في عام ٢٠١٩ إلى ١.٨% في عام ٢٠٢٠. ويتوقع البنك الدولي أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل حاد من ٢.٤% في عام ٢٠١٩ إلى – ٢.١% في عام ٢٠٢٠، في حين يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاضًا من ٣.١% في عام ٢٠١٩ إلى – ١.٦% في عام ٢٠٢٠. وإذا أضفنا إلى ذلك عدم اليقين بشأن موعد انتهاء الوباء، فإن الخسارة الفعلية في نمو الناتج المحلي الإجمالي قد تكون في الواقع أعلى من التقديرات، ومع التوقعات بانخفاض تدفقات التحويلات المالية التى تستقبلها الدول الإفريقية، فإن ذلك سيسهم في المزيد من تراجع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في تلك الدول خلال فترة تفشى وباء كوفيد ١٩، خاصة في الدول التي تعتمد على التحويلات المالية، حيث سيؤثر ذلك سلبًا على رفاهية العديد من الأسر المعيشية، ويدفعها إلى الفقر.

منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لملاءمته لمثل هذا النوع من الدراسات، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات والاعتماد على ما هو متاح من مصادر وبيانات ودراسات منشورة على قاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن تحويلات العاملين .

فرضية الدراسة :

- الأثر السلبي لتفشي وباء كوفيد ١٩ على تحويلات العاملين بدول إفريقيا جنوب الصحراء.
- سيؤدى انخفاض مستوى تحويلات العاملين بإفريقيا إلى تراجع معدلات النمو والتنمية بالدول الإفريقية جنوب الصحراء المعتمدة بشدة على هذه التحويلات .

تساؤلات الدراسة :

تنطلق الدراسة من التساؤلين الآتيين :

- ما أهم الآثار المتوقعة على تحويلات العاملين بدول إفريقيا جنوب الصحراء جراء تفشى وباء كوفيد ١٩؟
- ما أهم السياسات المتبعة للتخفيف من حدة تلك الآثار على تحويلات العاملين بدول إفريقيا جنوب الصحراء ؟

وتنقسم الورقة في هذا الإطار إلى أربعة محاور تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، يتناول المحور الأول منها إطار نظرى حول الآثار المتوقعة لجائحة كورونا على تحويلات العاملين، ويركز المحور الثاني من الورقة على حجم تحويلات العاملين بدول إفريقيا جنوب الصحراء، في حين يعرض المحور الثالث مدى تأثر تحويلات العاملين بدول إفريقيا جنوب الصحراء بالأزمات السابقة مقارنة بأزمة وباء كورونا، أما المحور الرابع فيتناول سبل الحد من الآثار السلبية الناجمة عن كورونا على تحويلات العاملين بالقارة.

أولاً : إطار نظري حول الآثار المتوقعة لجائحة كورونا على تحويلات العاملين

لا شك أن وباء كوفيد١٩ أربك اقتصادات البلدان الغنية والفقيرة على حدٍ سواء، ومع ذلك فإن آثار الصدمة الاقتصادية الناجمة عن تفشى هذا الوباء تكون أكبر في العديد من الاقتصادات منخفضة الدخل والهشة؛ بسبب فقدان التحويلات المالية التي يرسلها العمال المهاجرون العاملون في بلدان أجنبية إلى بلادهم. وتمثل تدفقات التحويلات المالية إلى الدول ذات الدخل المنخفض والدول الهشة شريان الحياة الذي يدعم الأسر المعيشية، ويوفر أيضًا إيرادات ضريبية لتلك الدول، ففي عام ٢٠١٨ بلغت تدفقات التحويلات

إلى هذه البلدان ٣٥٠ مليار دولار، متجاوزة الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمارات المحفظة والمساعدات الخارجية، بوصفها أهم مصدر للدخل من الخارج (انظر الشكل١). ومن المرجح أن يؤدي انخفاض تدفقات التحويلات المالية إلى زيادة الضغوط الاقتصادية والمالية والاجتماعية على حكومات هذه البلدان التي تكافح بالفعل من أجل التكيف حتى في الأوقات العادية.[cvii]

فالتحويلات المالية هي تدفقات من الدخل وتتزامن خلالها دورة الأعمال التجارية للعديد من البلدان المتلقية مع تلك التي تقوم بها البلدان المرسلة. وفي الأوقات العادية تكون هذه العلاقة مكسبًا للجانبين، حيث توفر العمالة التى تحتاج إليها اقتصادات البلدان المضيفة، وتوفر الدخل الذي تحتاج إليه الأسر في بلدان المهاجرين الأصلية. غير أن هذه الصلة الوثيقة بين دورة الأعمال التجارية للبلدان المضيفة والبلدان المُستقبِلة تنطوي على بعض المخاطر، فالصدمات التي تتعرض لها اقتصادات البلدان المضيفة للمهاجرين –مثل تلك التي سببها وباء كوفيد ١٩– يمكن أن تنتقل إلى البلدان المُستقبِلة للتحويلات. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لبلد مُستقبِل لتحويلات تمثل ١٠% على الأقل من ناتجه المحلي الإجمالي السنوي، فإن انخفاض ١ % في فجوة الناتج (أي الفرق بين النمو الفعلي والنمو المحتمل) في البلد المضيف سوف يميل إلى تقليص فجوة الناتج في البلد المُستقبِل بنسبة ١ % تقريبا[cviii]

شكل (١) التدفقات المالية للاقتصادات منخفضة الدخل والهشة خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٨) بالبليون دولار (أسعار جارية)

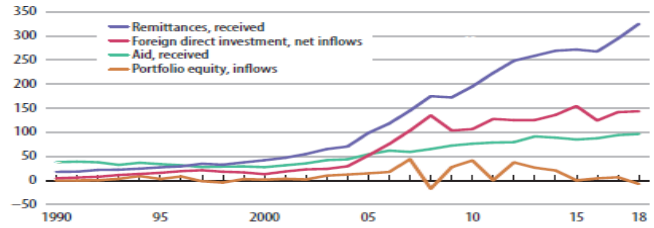

Source: World Bank, World Development Indicators.

وسيلقي هذا الوباء بآثاره السلبية على تدفقات التحويلات المالية التي قد تكون أسوأ مما كانت عليه خلال الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، وسيتزامن ذلك فى الوقت الذي تحاول فيه البلدان الفقيرة الحد من آثار ذلك الفيروس على اقتصاداتها. ومن المرجح أن يُخفض العمال المهاجرون الذين يفقدون وظائفهم التحويلات

المالية إلى أسرهم في وطنهم الأصلي. وستفقد البلدان المتلقية مصدرًا مهمًا للدخل القومي والإيرادات الضريبية في الوقت الذى تكون في أشد الحاجة إليها[cix]

ووفقاً للبنك الدولي، فمن المتوقع أن تنخفض تدفقات التحويلات بنحو ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة ٢٠ % تقريبًا عن مستواها في عام ٢٠١٩ (انظر الجدول ١). وستتأثر الموازين المالية والتجارية، وستنخفض قدرة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على تمويل ديونها وخدمتها.

جدول (١) تقديرات وتوقعات تدفقات التحويلات المالية إلى المناطق المنخفضة والمتوسطة الدخل

المنطقة	2009	2016	2017	2018	2019 e	2020 f	2021 f
							بالبليون دولار
البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل	307	446	487	531	554	445	470
شرق آسيا و الباسيفيك	80	128	134	143	147	128	138
اوروبا و وسط اسيا	36	46	55	61	65	47	49
أمريكا اللاتينية و الكاريبى	55	73	81	89	96	77	82
و وسط و شرق غرب إفريقيا	33	51	57	58	59	47	48
جنوب آسيا	75	111	118	132	140	109	115

إفريقيا جنوب الصحراء	29	39	42	48	48	37	38
العالم	437	597	643	694	714	572	602
نسبة النمو %							
البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل	-5	-1.5	9.1	9	4.4	-19.7	5.6
شرق آسيا و الباسيفيك	-4.8	-0.5	5.1	6.8	2.6	-13	7.5
أوروبا و وسط آسيا	-14.7	-0.3	20	10.9	6.6	-27.5	5
أمريكا اللاتينية و الكاريبى	-11.3	7.4	11	9.9	7.4	-19.3	5.9
و وسط و شرق غرب إفريقيا	-6.2	-1.2	12.1	1.4	2.6	-19.6	1.6
جنوب آسيا	4.5	-5.9	6.2	12.1	6.1	-22.1	5.8
إفريقيا جنوب الصحراء	-0.2	-8.3	9.3	13.7	-0.5	-23.1	4
العالم	-5.1	-0.9	7.7	8	2.8	-19.9	5.2

Migration Source: world bank, **COVID-19 Crisis Through a Migration Lens, and Development**, Brief no. 32 , (world bank: Washington D.C., April 2020), p.8

تعتمد المصارف في البلدان المصدرة للمهاجرين على تدفقات التحويلات المالية بوصفها مصدرًا رخيصًا لتمويل الودائع، ومن المرجح أن تشهد هذه المصارف زيادة في تكاليف عملياتها فى ظل جائحة كوفيد ١٩، كما أن قدرتها على تقديم الائتمان – سواء إلى القطاع الخاص أو لتمويل العجز الحكومي – ستنخفض إلى حدٍ كبير.[cx] علاوة على ذلك فإن القطاع الخاص– الذي عادة ما يواجه قيودًا في الحصول على الائتمان ويضم في الغالب أشخاصًا يعملون لحسابهم الخاص ومشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم – من المرجح أن يفقد تمويل التحويلات المالية، بالإضافة إلى التعامل مع شروط ائتمان أكثر صرامة من البنوك، كل هذا يأتي تزامنًا مع انخفاض الطلب على خدمات ومنتجات تلك البنوك نتيجة للأزمة.[cxi]

قد تؤدي الأزمة إلى تفاقم الضغط على أسواق العمل في البلدان الغنية، وقد يفقد المهاجرون غير العاملين مركزهم بوصفه مقيمًا في البلدان المضيفة ويضطرون إلى العودة إلى ديارهم. ففي دول الخليج على سبيل المثال لا الحصر نجد أن كلًا من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة – تعتمدان على العمالة الوافدة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا– ويمكن أن يترتب على انخفاض أسعار النفط والنشاط الاقتصادي عودة المهاجرين (وبعضهم مصابين بالفيروس بالفعل) إلى ديارهم. ومن المرجح أن ينضموا إلى العاطلين عن العمل في بلدانهم الأصلية في أسواق العمل التي تعج بالفعل بالشباب العاطلين عن العمل، فضلاً عن ممارسة المزيد من الضغوط على النظام الصحى الهش بالفعل.

بالمقارنة مع الأزمات الاقتصادية السابقة، فإن هذا الوباء يشكل تهديدًا أكبر للبلدان التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على إيرادات التحويلات المالية. فالبلدان المُستقبِلة للتحويلات لن تشهد فقط انخفاضًا في تدفقاتها ، بل ستشهد في الوقت نفسه خروج تدفقات من رأس المال الخاص، وربما انخفاضًا في حجم المعونة القادمة إليها من الدول المانحة التى توجه مواردها لمكافحة آثار انتشار الفيروس على اقتصاداتها . وعادة ما يؤدي تدفق التحويلات المالية – عندما يهرب رأس المال الخاص من بلد ما بسبب حدوث صدمة فى الاقتصاد الكلي– الى التخفيف من أثر هروب رأس المال. وعلى النقيض من ذلك، وفي ظل الأزمة الحالية الناجمة عن

فيروس كوفيد ١٩، يتوقع ان تشهد البلدان الفقيرة كلتا الظاهرتين: هروب رؤوس الأموال، فضلًا عن انخفاض في تدفقات التحويلات[cxii] . ومع تراجع الطلب العالمي، سيكون من الصعب على البلدان المُستقبلة للتحويلات المالية أن تخرج من هذه الأزمة. ولا يمكن توقع أن يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى حفز الطلب على صادراتها أو جذب السياحة ، ومن المرجح أن يؤدي ضعف العملة إلى تفاقم الوضع الاقتصادي في العديد من الدول منخفضة الدخل والهشة التي تكون ديونها بالعملة الأجنبية، مما يزيد من انخفاض الطلب المحلي ويؤدي إلى مزيد من الانكماش في الاقتصادات المحلية.[cxiii]

ثانيًا : حجم تحويلات العاملين فى إفريقيا جنوب الصحراء:

أصبحت التحويلات مصدرًا مهمًا في التمويل الأجنبي للبلدان الإفريقية جنوب الصحراء. وبلغت قيمة تلك التحويلات ٤٦ مليار دولار في عام ٢٠١٨ (بزيادة ١٠ % تقريبًا عن عام ٢٠١٧)، مدعومة بظروف اقتصادية قوية في الاقتصادات مرتفعة الدخل، ولا تسهم تدفقات التحويلات المالية بنسب ملموسة في ١٨ بلدًا من بين ٤٨ بلدًا في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء، أي أنها لم تتجاوز ١% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩ في تلك البلدان. وتعد جنوب إفريقيا وأنجولا وبوتسوانا وإثيوبيا وزامبيا من بين البلدان ذات النسب المنخفضة جدًا في التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الشكل ٢). في حين أن تلك النسبة تجاوزت المستوى السائد بالإقليم (٤ % من الناتج المحلي الإجمالي) في ١٤ دولة من دول إقليم إفريقيا جنوب الصحراء، وهذه البلدان هي الأكثر عرضة للانخفاض الحاد في التحويلات المالية؛ نظرًا لتراجع مستوى النشاط الاقتصادي في بلدان المصدر، إضافة إلى تسريح نسبة كبيرة من العمال المهاجرين. على سبيل المثال بلغت تحويلات العمال إلى نيجيريا– التي تعد من أكبر خمس دول مستفيدة في العالم– ٥.٧ % من الناتج المحلي الإجمالي، معظمها تأتى من الولايات المتحدة وأوروبا والكاميرون والإمارات العربية المتحدة والصين. أما البلدان الأخرى في غرب إفريقيا التي تتلقى تحويلات كبيرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فهي السنغال (٩.٩ %) وتوجو (٩.١ %). وقد أثر التراجع الملموس في مستوى النشاط الاقتصادي في جنوب إفريقيا على تدفق التحويلات إلى البلدان المعتمدة على التحويلات المالية مثل ليسوتو (١٥.٧ %) ، وزيمبابوي (٨ %)[cxiv].

شكل (٢) تحويلات العاملين فى دول إفريقيا جنوب الصحراء كنسبة من GDPخلال عام ٢٠١٩

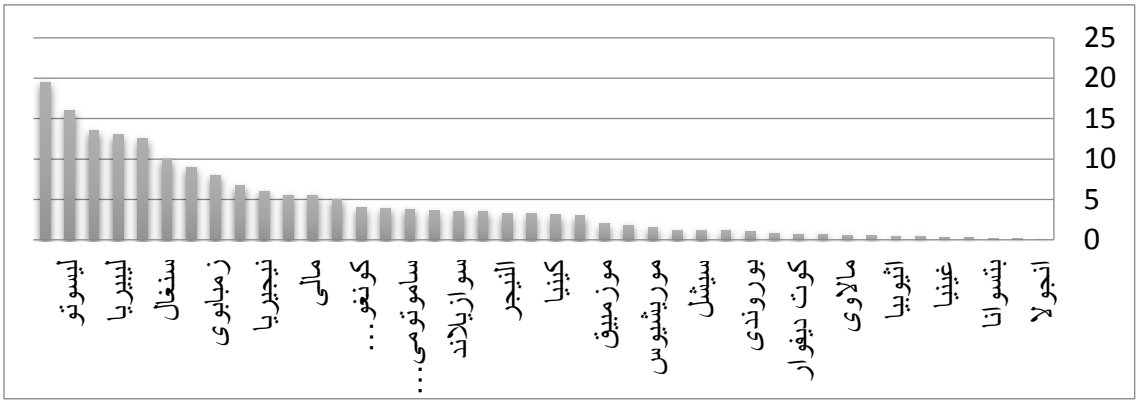

من إعداد الباحثة بناءً على : bank, world development indicators, Source: world

https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT

لا تزال نيجيريا أكبر متلقٍ للتحويلات في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء، وهي سادس أكبر متلقٍ للتحويلات المالية بين البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث قُدِّر حجم تلك التحويلات بنحو ٢٣.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بزيادة اكثر من نصف مليار مقارنة بعام ٢٠١٨ (الشكل ٣). وتحتل غانا وكينيا المرتبة الثانية والثالثة في الإقليم، حيث تلقتا ٣.٥ بليون دولار، و ٢.٨ بليون دولار على التوالي. وقد بدأ جنوب السودان مؤخرًا في الإبلاغ عن التحويلات المالية في إحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي. وفي عام ٢٠١٩، بلغت نسبة التحويلات المالية بها أعلى نسبة في الإقليم(أكثر من ٣٤ %). ولقد توقع البنك الدولي حدوث انخفاض حاد فى تحويلات العاملين بالنسبة للبلدان الإفريقية التي تمثل فيها تلك التحويلات حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال عام ٢٠٢٠ ، حيث شهد العديد من العمال المهاجرين انخفاضًا في دخولهم، لا سيما في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).[cxv]

شكل (٣) أكبر الدول

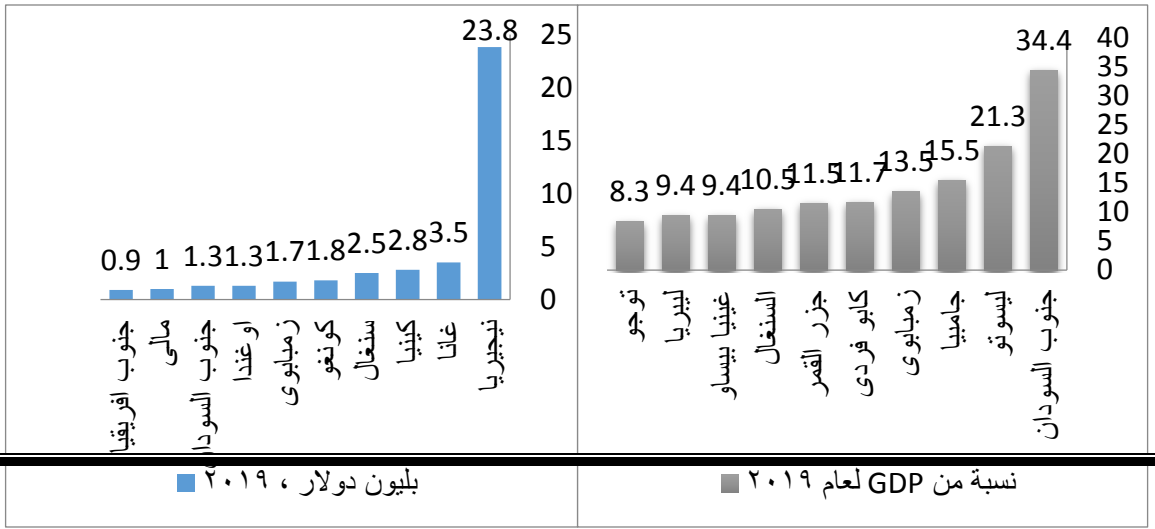

المستقبلة للتحويلات فى إقليم إفريقيا جنوب الصحراء خلال عام ٢٠١٩

من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

Source: World Bank, **COVID-19 Crisis through a Migration Lens**, Migration no.32, (World Bank: Washington D.C., April 2020) Development Brief and

ويعد إقليم إفريقيا جنوب الصحراء من أكثر الأقاليم تكلفة في إرسال التحويلات، كما يتضح من الشكل (٤). فوفقًا لقاعدة بيانات أسعار التحويلات في جميع أنحاء العالم، بلغ متوسط تكلفة إرسال ٢٠٠ دولار إلى الدول متوسطة ومنخفضة الدخل 6.8% في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، وهو أقل بقليل من التكلفة فى الربع الأول من عام ٢٠١٩، ولقد انخفض متوسط تكلفة التحويلات العالمية من ٦.٩ % في الربع الأول من عام ٢٠١٩ إلى ٦.٨ % في الربع الأول من عام ٢٠٢٠.[cxvi] ولا يزال هذا الرقم أكثر من ضعف الحد المنصوص عليه ضمن أهداف التنمية المستدامة والبالغ ٣ % بحلول عام ٢٠٣٠ كما هو موضح بالشكل ٤.

شكل (٤) تكلفة إرسال التحويلات في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء مقارنة ببقية الأقاليم

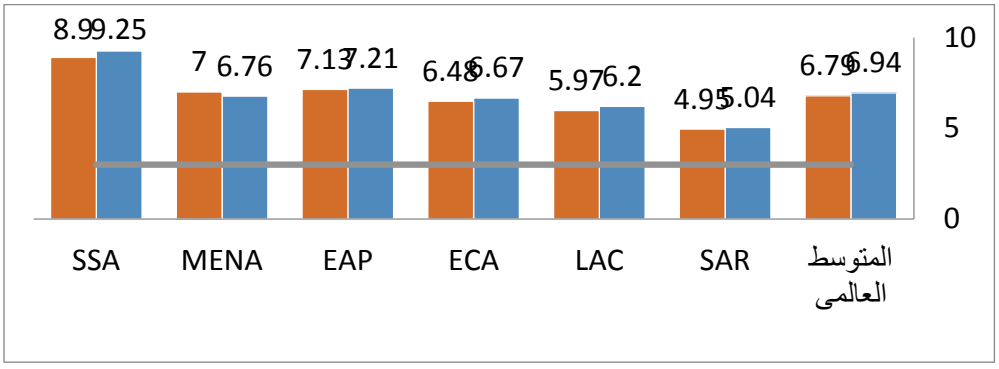

من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

Source: world bank, **World Bank Remittance Prices Worldwide database**, .https://remittanceprices.worldbank.org/

ظلت إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الأعلى تكلفة(٩%) مقارنة ببقية الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، كما ظلت تكاليف التحويلات المالية عبر العديد من الممرات والجزر الصغيرة الإفريقية في المحيط الهادئ أعلى من ١٠ %. فبالرغم من أن المهاجرين داخل إقليم إفريقيا جنوب الصحراء يشكلون أكثر من ثلثي إجمالي المهاجرين الدوليين من الإقليم ، فإن تكاليف التحويلات داخل الإقليم مرتفعة جدًا[cxvii]

ثالثًا: مدى تأثر تحويلات العاملين في إفريقيا بالأزمات السابقة مقارنة بأزمة وباء كوفيد ١٩

عادة ما تتأثر التحويلات المالية –بوصفها عنصرًا من عناصر تمويل التنمية– بالأزمات العالمية. وذلك بغض النظر عما إذا كان مركز الأزمة في البلدان المتقدمة التي تستضيف حوالي ٣٢٪ من إجمالى المهاجرين بالعالم الذين يحولون أعلى قيمة من التحويلات، أو في البلدان النامية التي تستضيف حوالي ٣٤٪ من إجمالي المهاجرين بالعالم[cxviii]. وهناك أزمتان حدثتا مؤخرًا وكانتا لهما أهمية نسبية بالنسبة للتحويلات المالية الإفريقية، هما: الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ ووباء الإيبولا في عام ٢٠١٤.

١– الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨

بدأت تلك الأزمة في الولايات المتحدة ولكن ما لبثت أن انتقلت إلى الاقتصادات الأخرى بحكم تقلص الحواجز التى كانت تحول دون تسرب الصدمات الاقتصادية أو التخفيف من حدتها، حيث انتقلت الأزمة المالية العالمية من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات الإفريقية خلال قناتين، الأولى: مباشره كنتيجة طبيعية للتعرض للروابط المالية في أسواق الديون والأسهم الدولية.

الثانية: غير مباشرة من خلال الاقتصاد الحقيقي سواء في مجال التجارة الخارجية أو التحويلات أو تدفقات المساعدات.

ظلت التحويلات المالية إلى البلدان النامية خلال الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ مرنة ومستقرة إلى حد ما. فعلى الرغم من أن معظم العمال المهاجرين فقدوا وظائفهم في عامى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ ، إلا أن التحويلات المالية العالمية لم تظهر سوى انخفاض بنسبة ٦%. وهى نسبة ضئيلة مقارنة بأنواع التمويل الخارجي الآخر، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، والدين الخاص وتدفقات الاستثمارات فى المحفظة التي شهدت

انخفاضًا بنسبة ٤٠ % و ٨٠ % على التوالي[cxix]. وبالنسبة لإقليم إفريقيا جنوب الصحراء فقد شهد انخفاضًا مقداره ٤% فى قيمة تدفقات التحويلات المالية، على نحو ما هو مبين في الشكل (٥) أدناه [cxx]

شكل (٥) تدفقات التحويلات إلى إفريقيا جنوب الصحراء خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨

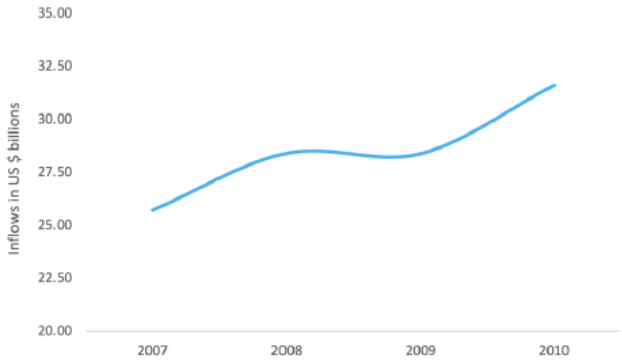

Source: World Bank (WB).. **Migration and Remittances Data2017**

,https://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data

وفي خضم هذه الأزمة تمكن المهاجرون من الحفاظ على تدفق التحويلات بطرق مختلفة منها : **أولاً،** ضحى المهاجرون الذين فقدوا وظائفهم بمدخراتهم من أجل التحويلات المالية إلى أن تمكنوا من إيجاد مصادر بديلة للدخل ، **وثانيا،** عندما فقد المهاجرون عملهم في القطاعات الأكثر تأثرًا بالأزمة، مثل قطاعات التشييد والبناء والتصنيع، تحولوا إلى العمل بدوام جزئي أو كامل في تجارة التجزئة و/أو الزراعة؛ مما مكنهم من الحفاظ على مصدر رزقهم وإرسال التحويلات المالية إلى أسرهم في البلدان النامية. **ثالثا،** في أعقاب الأزمة المالية التي شهدها عام ٢٠٠٨ وبعدها، خفض بعض المهاجرين نفقاتهم حتى يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم بإرسال التحويلات.[cxxi]ولقد أسهمت قدرة حفاظ المهاجرين على تدفقات التحويلات المالية إلى بلدانهم الأصلية في التخفيف من أثر الأزمة المالية في البلدان الأفريقية، حيث لعبوا دورًا في امتصاص الصدمات . ووفرت تدفقات التحويلات هذه دخلاً مكّن الأسر المعيشية من التعافي من الانهيار الاقتصادي. [cxxii]

٢- وباء الإيبولا خلال عام ٢٠١٤

حدث وباء الإيبولا في عام ٢٠١٤ وتركز معظمه فى إقليم غرب إفريقيا، وأسفرت التدابير الحكومية لحماية الصحة والسلامة العامة عن فرض الحجر الصحي على المناطق المتضررة وإغلاق الحدود مع البلدان المتضررة. وقد أدت هذه التدابير إلى تعطيل التنقل عبر الحدود إلى حد كبير والأنشطة الاقتصادية في الإقليم. كما أن تفشي المرض أثر سلبًا على اقتصادات الإقليم؛ مما جعل للتحويلات المالية دورًا ملموسًا، لا سيما في دعم الأسر المعيشية والشركات الصغيرة. وخلال وباء الإيبولا، ظلت التحويلات المالية ثابتة(انظر الشكل (٦) أدناه). وقد استخدمت جماعات الشتات في غرب إفريقيا والعمال المهاجرون في أمريكا الشمالية وأوروبا التحويلات المالية لمساعدة الأسر على تخزين الأغذية والإمدادات الضرورية خلال فترة الحجر الصحي.[cxxiii]

شكل (٦) تدفقات التحويلات إلى إفريقيا جنوب الصحراء خلال أزمة وباء الإيبولا

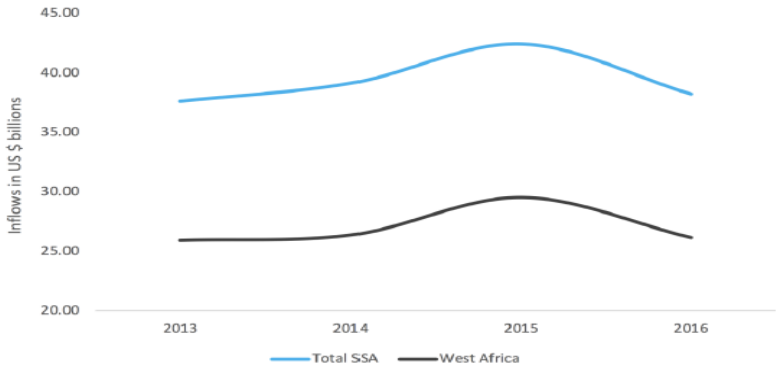

Source: World Bank (WB). 2019. Migration and Remittances Data ,https://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data

وقد أسهمت الأزمة أيضًا في استخدام وقبول نظم الدفع الرقمية في جميع أنحاء غرب إفريقيا، ولا سيما في البلدان المتضررة. ونتيجة لذلك، كان على بلدان غرب إفريقيا أن تصمم سياسات ولوائح رقمنة للقطاع المالي، شملت تنظيم استخدام منصات الدفع، وربطها بالمؤسسات المالية وعملات الدفع، واستخدام المحافظ الإلكترونية لدفع رواتب العاملين الصحيين وضمان تلقي أسر المهاجرين لتحويلاتهم. وفي أعقاب الأزمة، وفرت التحويلات الأساس لبدء الأنشطة الاقتصادية في الإقليم، فعلى سبيل المثال تم استخدام التحويلات

لتمويل المشروعات الصغيرة، ودفع الرسوم المدرسية وفواتير المستشفيات. واستخدمت التحويلات الجماعية (المجمعة) في مشاريع البنية التحتية الأكبر لمساعدة المجتمعات المحلية التي دمرتها الأزمة. [cxxiv]

٣- الاثار المتوقعة لأزمة وباء كوفيد ١٩ على تحويلات العاملين الإفريقية:

تشير التقديرات إلى أن الآثار الاقتصادية التي تترتب على تلك الجائحة في إفريقيا قد تدفع في أفضل الأحوال بنحو ٢٧ مليون شخصًا إلى الفقر المدقع.[cxxv]

ويمكن رصد أهم التأثيرات المتوقعة لوباء كوفيد ١٩ على التحويلات الإفريقية في النقاط التالية : أ- **التأثيرات قصيرة الأجل** ب- **التأثيرات متوسطة الأجل**

أ – التأثيرات قصيرة الأجل :

١- انخفاض حجم التحويلات :

قدرت تدفقات التحويلات إلى إفريقيا جنوب الصحراء بـ ٤٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٦٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ [cxxvi]. وفى ضوء انتشار كوفيد ١٩ بمعظم الاقتصادات المضيفة للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، فمن المتوقع أن تبلغ التحويلات إلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى انخفاض تاريخي بنسبة ٢٣.١ % في عام ٢٠٢٠ (انظر الجدول ١). على عكس الأزمة المالية التي شهدها عام ٢٠٠٨، التي خلالها قام المهاجرون الذين فقدوا وظائفهم بتكييف أوضاعهم من أجل الحفاظ على تدفق التحويلات المالية، وقد أدى وباء "COVID-19" إلى إغلاق العديد من الشركات التجارية وحدّ من حركة المهاجرين العاطلين عن العمل بموجب مبدأ "البقاء في المنزل". وقد جعل ذلك من الصعب على المهاجرين العثور على وظائف جديدة (ولو مؤقتاً) في أماكن اخرى . وقد أسهمت القيود الحالية على السفر التي تطبقها جميع البلدان تقريبًا في عدم قدرة بعض المهاجرين على العودة إلى ديارهم. [cxxvii] وبدلاً من تحويل مدخراتهم فإنهم يضطرون إما إلى التمسك بها من أجل المستقبل المجهول أو استنزافها لتمويل بقائهم اليومي.

٢- الانتقال نحو استخدام التكنولوجيا الرقمية لإرسال التحويلات بالنسبة للدول المرسلة والمستقبلة

حث مسئولو منظمة الصحة العالمية الأفراد على الحد من استخدام المعاملات النقدية من أجل الحد من انتشار الفيروس التاجي. ولذلك فإن البلدان– بما فيها البلدان الأفريقية– تشجع بشكل متزايد على استخدام حل الدفع الرقمي. وينطبق الخيار الرقمي أيضًا على التحويلات؛ نظرًا لأن القيود المفروضة على التنقل وقواعد التباعد الاجتماعى في البلدان المرسلة قد حدت من إمكانية التحويل نقدًا. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء قد أدى إلى زيادة قصيرة الأجل في الاستخدام العالمي لمنصات الدفع الرقمية لإرسال التحويلات المالية، إلا أنه يثير مجموعتين من التحديات؛ أحدهما: أن هناك بعض المهاجرين في البلدان المرسلة قد لا يكون لديهم حساب مصرفي أو هوية قانونية أو متطلبات أساسية أخرى لاستخدام منصات الدفع الرقمية هذه، وثانيهما: قد تكون عملية التسجيل وإنشاء حساب صعبة على الأشخاص الذين لا يستخدمون هذه المنصات بشكل متكرر.[cxxviii]

وقد أدى ارتفاع تكاليف التحويل إلى ابتعاد بعض المهاجرين عن استخدام القنوات الرسمية لإرسال التحويلات المالية إلى أسرهم. وعلى الرغم من أن الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص قد التزمت بخفض هذه التكاليف على الصعيد العالمي، فإنها ظلت مرتفعة وعاملًا كبيرًا من العوامل التي تحد من تحويلها إلى إفريقيا. وفي المتوسط، تبلغ تكاليف التحويل من المجتمعات المضيفة الرئيسة للمهاجرين مثل أوروبا وأمريكا وآسيا حوالي ٦.٥ % من تدفقات التحويلات البالغة ٢٠٠ دولار أمريكي. وهذه القيمة ترتفع إلى ٩ % عند التحويل داخل منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك كما اتضح من الشكل (٤)، ومع ذلك قد تختلف حالة إقليم إفريقيا جنوب الصحراء، حيث قد يحتاج المهاجرون إلى تغيير تحويلاتهم إلى عملة دولية مهيمنة (الدولار الأمريكي أو اليورو) أولاً، ثم إلى العملة المحلية لبلدهم الأصلي. [cxxix]

وفي بعض القنوات، يدفع مرسلو التحويلات المالية ومتلقوها في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أقساطًا تأمينية تصل إلى ٣٠ % وهى قيمة مرتفعة للغاية عند مقارنتها بالحد الموجود ضمن أهداف التنمية المستدامة الذى بلغ ٣%. وتعد المؤسسات المالية غير المصرفية أغلى قناة لتحويل الأموال، ولكنها أقل إسهامًا في الأحجام المحولة، بينما تعد مكاتب البريد هي الأقل تكلفة (٥.٩٪) كما هو مبين منالشكل (8) .

شكل (8) متوسط تكلفة التحويلات من قبل مقدمي الخدمات

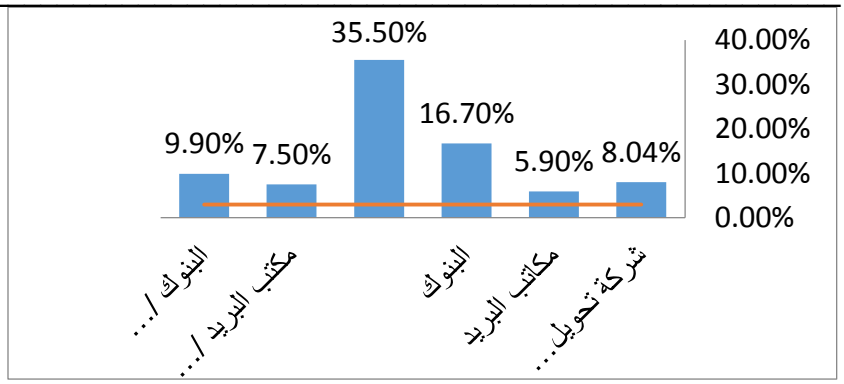

Source: World Bank (WB).. Remittance prices worldwide, 2020

,https://remittanceprices.worldbank.org/en

ويمكن حصر عدد من الآثار قصيرة الأجل لكوفيد ١٩ على تحويلات العاملين فى عدد محدد من الدول الإفريقية على النحو التالي:

- **بالنسبة للبلدان الرئيسة المُستقبِلة للتحويلات المالية مثل نيجيريا وغانا وكينيا** (انظر الشكل 9أدناه)، فإن انخفاض حجم التحويلات سيكون له آثارًا ملموسة على الرفاه بالنسبة للأسر المعيشية منخفضة الدخل، التي تعتمد على هذه التدفقات في الاستهلاك والاستثمار في المشروعات الصغيرة.[cxxx]

شكل (9) أكبر ثلاث دول مستقبلة للتحويلات المالية في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ (بالبليون دولار):

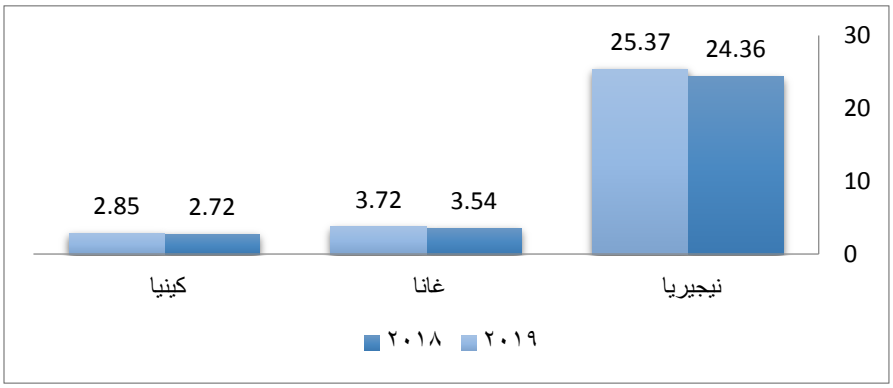

من إعداد الباحثة بناءً على :

Source: world bank, **COVID-19 Crisis Through a Migration Lens**, Migration Development Briefno.32 , (world bank: Washington D.C., April 2020) and

- **وفى البلدان الإفريقية التي تتسم بارتفاع نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي**

مثل ليبيريا وغامبيا، حيث مثلت التحويلات أكثر من ٣١٪ و ٢٢٪ على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩، كما هو موضح في الشكل 10 أدناه. ويتوقع أن تشهد هذه البلدان حدوث انكماش حاد في اقتصاداتها نتيجة لانخفاض حجم تلك التحويلات. وقد بدأ هذا بالفعل في بلدان مثل غامبيا، حيث تأثر الاقتصاد بتراجع إيرادات قطاع السياحة. وبالتالي، فإن انخفاض التحويلات سيؤثر تأثيرًا مباشرًا على أكثر من ٦٠ % من الأسر المعيشية التي تعتمد على التحويلات .

شكل (10) أعلى البلدان الإفريقية المعتمدة على التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (متوسط ٢٠١٥-٢٠١٨)

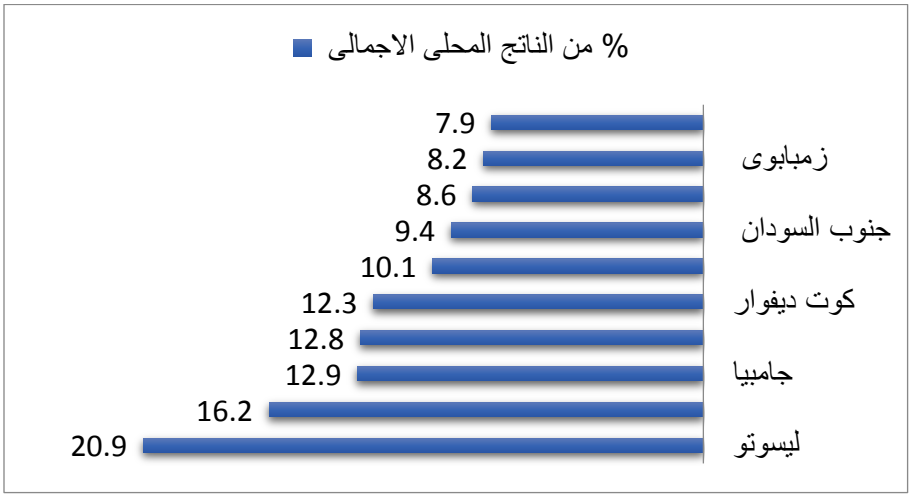

من اعداد الباحثة بناء على :

Source: United Nations Economic Commission for Africa (UNECA)., **COVID-19 in Africa – Protecting Lives and Economies**. April 2020, p.21.

- **وفي الدول الإفريقية الهشة والمتأثرة بالصراعات**، مثل الصومال، يطرح وباء كوفيد ١٩ صعوبات إضافية لأكثر من ٤٠% من الأسر التي تعتمد على التحويلات المالية.[cxxxi]

- **وقد تتأثر البلدان الإفريقية التي لا توجد بها قاعدة متنوعة للشتات بشكل أكبر مثل السنغال، لا سيما وأن اقتصادات البلدان الأوروبية التي يقيم بها معظم هؤلاء العمال المهاجرين قد تأثرت سلبًا بالوباء.** [cxxxii]

- **ومن بين الاقتصادات الإفريقية التي تتدفق منها كمية كبيرة من التحويلات المالية داخل إفريقيا**، تستضيف جنوب إفريقيا عمالاً مهاجرين من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي(السادك)، بما في ذلك زيمبابوي وموزمبيق وليسوتو وملاوي وناميبيا وزامبيا، ولقد فقد معظم المهاجرين العاملين في القطاع غير الرسمي وظائفهم وعادوا إلى ديارهم بعد تدابير الإغلاق، بالإضافة إلى ذلك من المتوقع أن ينخفض الناتج الاقتصادي لجنوب إفريقيا من ٠.٢% في عام ٢٠١٩ إلى -٥.٨% في عام ٢٠٢٠ [cxxxiii]، ومن شأن الركود المتوقع أن يضعف قدرة المهاجرين على العمل، ويحد من توافر فرص العمل، وقدرتهم على إرسال التحويلات إلى بلدانهم الأصلية. علاوة على ذلك فقد انخفضت قيمة الراند في جنوب إفريقيا؛ مما أضعف حجم التحويلات التي يرسلها المهاجرون. كما أسهم انخفاض مستويات التحويلات المالية من جنوب إفريقيا في تراجع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية، ولا سيما في بلدان ليسوتو و زيمبابوى الذين يعتمدون على التحويلات القادمة إليهم من جنوب إفريقيا. [cxxxiv]

ب-الآثار متوسطة الأجل

في حين أن السيناريوهات المذكورة أعلاه تصف الآثار قصيرة الأجل التي يمكن أن يحدثها وباء "كونفيد-١٩" على التحويلات المالية بدول إفريقيا جنوب الصحراء، وفي حين أنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بما سيحدث للتحويلات على المديين المتوسط والطويل، هناك عدة عوامل يجب أخذها في الاعتبار:

- أن التحويلات المالية كانت ولا تزال جزءً لا يتجزأ من تمويل التنمية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وقد أشارت الأمم المتحدة بأن تسهيل تدفقات التحويلات المالية بتكلفة منخفضة لن يدعم فقط أجندة عمل أديس أبابا ٢٠٦٣، بل أيضًا خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ و"أهداف التنمية المستدامة"، فلقد أسهمت التحويلات في التخفيف من حدة الفقر والحصول على المياه والغذاء والدواء والإسكان والطاقة النظيفة، وتعزيز ريادة الأعمال، وتمكين المرأة، ومن ثم أسهمت التحويلات في التقدم في العديد من أهداف التنمية المستدامة.[cxxxv]

- بالإضافة إلى ذلك، فإن المناخ السائد لا يجتذب المستثمرين المباشرين الأجانب إلى الاقتصادات النامية. ووفقًا للبنك الدولي، فقد خفض COVID-19 تدفقات التمويل الأجنبي وشجع على زيادة هروب رؤوس الاموال من البلدان النامية، تاركًا الصناعات والمصانع والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إما تعاني من نقص التمويل أو متوقفة، وهذا من شأنه أن يؤدي في الأجل المتوسط إلى خفض القدرة الإنتاجية المحلية للبلدان النامية، كما سيهدد خلق المزيد من فرص العمل. كما يؤدي انخفاض التحويلات إلى خفض الدخول القابلة للتصرف في الأسر المعيشية، حيث تشير التقديرات إلى انخفاض رفاه الأسرة بنحو ١٠% إلى ١٤% في حالة إغلاق الحدود التجارية.[cxxxvi]

وتختلف الآثار الاقتصادية الكلية على الاقتصادات الإفريقية التي تعتمد على التحويلات المالية، حيث يستطيع البعض امتصاص الصدمات بشكل أفضل من غيره. وقد يتعرض البعض لضربة إضافية في الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز الأثر الاقتصادي لتدابير الإغلاق. ونظرًا لما يترتب على ذلك من تأثير على الأسر المعيشية، سيتعين على الحكومات أن تنظر في شبكات الأمان الاجتماعي وإعادة تخصيص الموارد الشحيحة. وستتوقف قدرة التحويلات على الانتعاش مرة أخرى على إمكانيات تنقل العمال المهاجرين بعد كوفيد ١٩. ولقد أدت التدابير الحالية للغلق في البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل ، وعودة العديد من العمال إلى بلدانهم الأصلية إلى نفاذ النقدية التى كانت تحتفظ بها تلك الدول لأوقات الطوارئ. ومن المرجح أن تظل القيود المفروضة على التنقل والهجرة قائمة لبعض الوقت، مما قد يؤدي إلى انخفاض

تدفقات الهجرة في الأجلين المتوسط والطويل، ومن ثم ستتراجع مساهمة التحويلات المالية كآلية للتكيف ورفع معدلات النمو الاقتصادى. ويشير بعض المحللين إلى أن انتقال التحويلات فيما بعد وباء كوفيد ١٩ بين البلدان النامية قد يصبح أكبر من انتقال تدفقات التحويلات بين العالمين النامي والمتقدم مع احتمالية انخفاض التدفقات الإجمالية للتحويلات المالية على المدى الطويل.[cxxxvii] وسيصبح الوضع الاجتماعى والاقتصادى أكثر أو أقل خطورة تبعًا لمدة استمرار الوباء وما يتصل به من تدابير في مجال السياسة العامة.

لذا يناقش القسم التالي من الدراسة التدابير الممكنة على المديين القصير والمتوسط التي يمكن للحكومات والشركاء الدوليين اتخاذها لدعم المهاجرين وأسرهم لمواجهة الاضطرابات الحالية ومساعدة الأسر التي تعتمد على التحويلات المالية على أن تتمكن من الحصول على تدفقات التحويلات المالية أثناء الأزمة.

رابعاً: سبل الحد من الآثار السلبية لوباء كوفيد-١٩ على تحويلات العاملين بالقارة

تبرز أزمة وباء كوفيد ١٩ الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة ومنسقة فى الأجلين القصير والمتوسط بين مختلف أصحاب المصالح لضمان أن تحصل الأسر المعيشية التي تعتمد على التحويلات المالية على تلك التحويلات خلال الأزمة ، كما تتيح الأزمة فرصة لخفض تكاليف التحويلات المالية إلى البلدان الإفريقية (الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة) التي تعد حاليًا الأعلى مقارنة بباقي أقاليم العالم، وكذلك تحسين تدابير الشمول المالي بالدول الإفريقية .

١-دور صانعى السياسات في البلدان المرسلة للتحويلات

أ- قد يتبنى صانعو السياسات في البلدان المرسلة للتحويلات سياسات مؤقتة مثل تحفيز استخدام المنصات الرقمية، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تُجرى مع الحكومات والجهات التنظيمية تدابير لمحو الأمية المالية والتوعية بشأن البدائل المتاحة للتحويلات النقدية، وذلك من خلال قنوات المعلومات الحكومية الرسمية.

ب-كما يمكن للحكومات أن تنفذ سياسات تحمي بها العمال المهاجرين من انخفاض الدخل وفقدان الوظائف. وقد تشتمل تلك السياسات على إجراءات تضمن حصول العمال على

عمل مضمون بعد رفع تدابير الإغلاق. وينبغي أن تستهدف هذه التدابير العمال المهاجرين والعمال المنزليين على السواء.

ج- يمكن للحكومات أن تقدم إلى أرباب العمل مبادئ توجيهية بشأن اتخاذ تدابير محددة لمساعدة العمال الأجانب أثناء هذه الأزمة. فعلى سبيل المثال، أصدرت المنظمة الدولية للهجرة مؤخرًا مذكرة توجيهية لأصحاب العمل والشركات لتعزيز دعم العمال المهاجرين خلال هذه الأزمة، وقد قدمت الحكومة في سنغافورة مبادئ توجيهية لأرباب العمل لمساعدة العمال الأجانب على تحويل رواتبهم إلى بلدانهم الأصلية، لا سيما عندما تكون تحركات العمال مقيدة بسبب اجراءات التباعد الاجتماعى والعزلة. كما ينبغي على السلطات العامة تصنيف مقدمي خدمات التحويلات على أنها خدمة أساسية، مع إمكانية الحصول على تلك الخدمات خلال فترة الإغلاق[cxxxviii]

٢-دور صانعى السياسات في البلدان المستقبلة للتحويلات

أ- ينبغي اعتبار مقدمي الخدمات الذين يتم تلقى التحويلات المالية من خلالهم بمثابة خدمات أساسية وضرورية في وقت الأزمة، وتشمل شركات تحويل الأموال، ووكلاء الأموال المتنقلة، والمؤسسات المالية والخدمات البريدية، كما ينبغى التأكد من قدرة الأفراد على الحصول على هذه الخدمات، مع الامتثال لتوجيهات الصحة العامة[cxxxix].

ب-ينبغى العمل على تعزيز الشمول المالي، وتوسيع شبكة شركات النقل المتعدد الوسائط، ولا سيما تلك التي تستخدم المنصات الرقمية. وفي حين أن منصات الأموال المتنقلة موجودة في معظم البلدان الإفريقية كبديل لتعزيز الشمول المالي، فإن بعض متطلبات نظام التحويلات المالية قد تشكل تحديًا لاستخدامها في المناطق الريفية من جانب بعض السكان الذين يعتمدون على المعاملات النقدية، فربط الأموال المتنقلة بوجود "هويّات" قانونية- وهو ما قد لا يملكه معظم الأفارقة- قد يسهم في عدم قدرة الأفراد على الحصول على التحويلات المالية.

ج- ويمكن للحكومات والجهات التنظيمية أيضًا تخفيض أو تعليق رسوم المعاملات المتعلقة بتحويل التحويلات، كما يمكن التنازل عن رسوم تحويل الحساب المصرفي إلى محفظة نقالة وذلك بشكل مؤقت لمساعدة أولئك المقيمين في المناطق الريفية. ففي كينيا، زادت خدمة M-Pesa الحد اليومي للمعاملات النقدية التي تتم من خلال الهواتف المحمولة، وخفضت رسوم المعاملات المدفوعة على كل معاملة من المعاملات الصغيرة، مما يسر نقل الأموال بين الأفراد.[cxl]

د- والأهم من ذلك، ينبغي للحكومات أن تتدخل على نطاق أوسع لتنفيذ السياسات التي تدعم الصالح العام، وذلك من خلال توفير الدعم في مجال الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك المواد الغذائية، والخدمات الصحية، وخدمات المياه والطاقة المدعومة، ولا سيما خلال فترات الإغلاق، فعلى سبيل المثال عرضت حكومة غانا دفع فواتير المياه لمواطنيها. فمثل هذه التدابير تسد الفجوة المالية المحلية التي نجمت عن انخفاض التحويلات المالية. وقد تصمم البلدان الإفريقية أيضًا حزمًا للرعاية الاجتماعية لضمان توفير أجور لغير القادرين على العمل في الأعمال التجارية الممولة من التحويلات. وتقوم الدول الإفريقية حاليًا بتصميم عدة حزم إنقاذ لمساعدة المحتاجين .[cxli]

هـ- يمكن للحكومات أن تسعى لتشجيع المؤسسات المالية على وضع برامج تفضيلية مثل تقديم أسعار صرف تفضيلية، أو خفض رسوم المعاملات على التحويلات، أو برامج تخفيف عبء الديون، مما يسهم في سد الفجوة الناشئة عن انخفاض التحويلات المالية. ففي كينيا على سبيل المثال، تقدم المصارف فترات سماح لسداد القروض تصل إلى ثلاثة أشهر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والأفراد، كما وضعت بلدان أخرى مثل غانا وجنوب إفريقيا برامج من هذا القبيل .[cxlii]

٣-دور الجهات الفاعلة في القطاع الخاص

أ- توفر هذه الأزمة فرصة للجهات الفاعلة في القطاع الخاص مثل شركات النقل متعددة الوسائط والبنوك ومنصات العملة الرقمية والمحافظ الإلكترونية لتوسيع استخدام خدمات الاقتصاد الرقمي الإفريقي. ويمكن للجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن توسع نطاق خدماتها لتشمل الأسر المعيشية في المناطق الريفية من خلال الشراكة مع شركات الاتصالات، كما يمكن أن تطرح منصات جديدة سهلة الاستخدام من قبل المستخدمين غير

المصرفيين وغير البارعين في التكنولوجيا. كذلك يمكن أن يقوم مقدمو خدمات التحويلات بإعادة هيكلة خدماتهم لتتناسب مع واقع القيود المفروضة على التنقل في كل من الدول المرسلة والمستقبلة للتحويلات، فعلى سبيل المثال تقوم "ويسترن يونيون" الآن بتعزيز خيارات إرسال التحويلات المالية من خلال موقعها أو تطبيقها. [cxliii]

ب–ويمكن أيضًا أن تستغل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص هذه الفترة كميزة لتوسيع قاعدة المستهلكين وتقديم خدمات شاملة لتعزيز تجربتها في استخدام هذه المنصات. على سبيل المثال يمكن إنشاء روابط لمنصات الدفع المحلية القائمة أو تقديم خدمات مثل توفير معلومات حول كيفية الوصول إلى الخدمات المالية المحلية أو استخدامها. كما يمكن أن تقدم خدمات التأمين الصحي أو معلومات عنCOVID–19 وكيفية تجنب انتشاره.

ج– يمكن للجهات الفاعلة الخاصة أيضًا أن تعمل مع الجهات الفاعلة العامة لتوعية الجمهور بمنصات التحويلات الرقمية المتاحة. علاوة على ذلك يمكن أن تساعد في بناء الثقة في قاعدة العملاء عن طريق إجراء معاملاتهم بطريقة أكثر شفافية، وإظهار التكاليف المترتبة على تلك المعاملات.

٤–دور الشركاء الإنمائيين:

قد يتلقى بعض الشركاء الإنمائيين تحويلات المعونات عن طريق متعهدي تحويل الأموال (كما هو الحال فى الصومال)، وقد تؤثر القيود المفروضة على التنقلات على عملياتهم. ومع ذلك يعمل الشركاء الإنمائيون (مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية International Fund for Agricultural Development IFAD) وصندوق (الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية UN Capital Development Fund (UNCDF على تحسين الشمول المالي في المناطق الريفية، وتتيح أزمة وباء كوفيد ١٩الفرصة لزيادة أنشطتهم فى هذا الصدد .[cxliv]

ويمكن للشركاء الإنمائيين أن يدعموا توسيع نطاق تطبيق الشمول المالى ليشمل المشاريع الأصغر وخفض تكاليف تحويل التحويلات المالية لتلك المشروعات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشترك هذه الجهات في الدعوة إلى وضع لوائح مرنة لنظم الدفع التي تعتمدها الجهات الفاعلة في القطاع العام في البلدان المرسلة

والمستقبلة. كما يمكن لشركاء التنمية أيضًا تصميم خدمات مبتكرة من أجل التصدي لبعض التحديات التي يواجهها المهاجرون وأسرهم في استقبال التحويلات المالية. على سبيل المثال، كما ينظم بنك التنمية الإفريقي حاليًا تحديًا رقميًا لتحديد ودعم الحلول الرقمية المبتكرة للبلدان الإفريقية خلال الجائحة .[cxlv]

٥- المساعدات الإنمائية الرسمية كبديل لتدفقات التحويلات:

أسهمت جائحة "كوفيد-١٩" في تراجع قيم تدفقات التحويلات المالية ووسعت الفجوات في التمويل المحلي. وبناءً على ذلك ينبغي تبني مصادر بديلة للتمويل الخارجي إذا ما أريد للبلدان الأكثر فقرًا – ومنها الدول الإفريقية- أن تحمي أسرها المعيشية والمشروعات الأكثر عرضة للتضرر. وبما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتناقص أيضًا كما هو مصوّر في الرسم البياني أدناه، فإن ذلك يجعل من المساعدات الإنمائية الرسمية خيارًا مهمًا يمكن من خلاله أن يقوم شركاء التنمية بسد جزء من الفجوات المالية القائمة بين الأسر المعيشية منخفضة الدخل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

شكل (11)التحويلات المالية المتوقعة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومساعدات التنمية الرسمية خلال جائحة كوفيد١٩

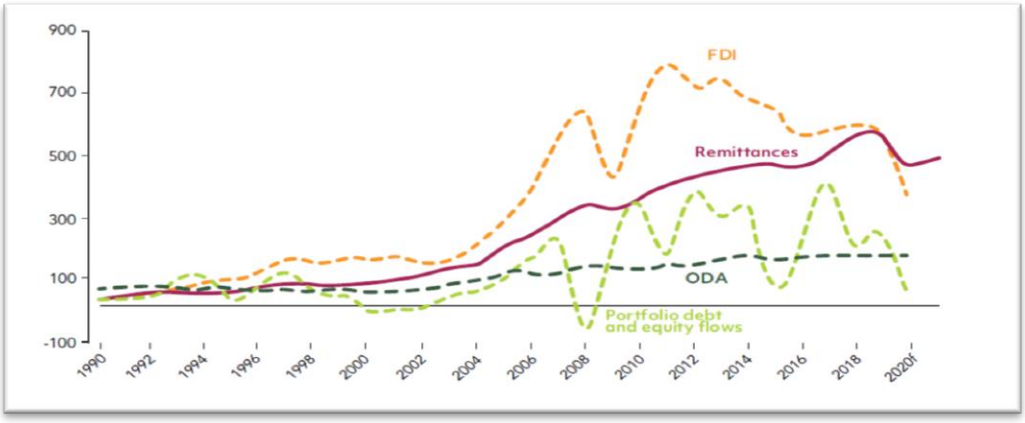

Source: world bank, **COVID-19 Crisis Through a Migration Lens**, Migration and Development Briefno.32 , (world bank: Washington D.C., April 2020)

وتقوم الجهات المانحة بحشد مساعدات إنمائية لمساعدة البلدان النامية على التعامل مع وباء "كوفيد-١٩" وعواقبه. وقد عرض صندوق النقد الدولي تخفيف عبء الديون على ٢٥ بلدًا مثقلاً بالديون في إفريقيا حتى

تتمكن من توجيه أموال سداد الديون نحو مكافحة الوباء . كما أطلق البنك الدولي أيضًا الدعم الصحي الطارئ لكوفيد-١٩ وبرنامج اقتصادي أوسع نطاقاً لتعزيز القدرات الصحية والاقتصادية للبلدان النامية ، وبالإضافة إلى ذلك، وافقت مجموعة العشرين على تعليق مدفوعات خدمة الدين حتى عام ٢٠٢٢ لأفقر بلدان العالم.[cxlvi].

وعلى الرغم من ذلك فإن المساعدات الإنمائية الرسمية وحدها لا تزال غير كافية لحماية البلدان الإفريقية أو دعمها لتحقيق الانتعاش الاقتصادي الكامل أثناء وبعد الوباء. وتقدر الأمم المتحدة أن البلدان النامية تحتاج إلى حوالي ٢.٥ تريليون دولار أمريكي لكى تستطيع تخطى الآثار السلبية الناجمة عن كوفيد ١٩[cxlvii]. كما أن المساعدات التى تأتى للدول النامية – مثلها مثل التحويلات –تتعرض للتأخر بسبب وباء "كوفيد- ١٩، وأدت إجراءات الإغلاق إلى إضعاف دور المعونة الإنسانية التي تهدف إلى مساعدة البلدان النامية فى التصدي للأمراض المعدية، مما ترك نحو ١٣.٥ مليون شخص عرضة لهذه الأمراض. كما أن مساعدات التنمية الرسمية لا يمكن أن تكون بديلاً عن التحويلات، ولكن توافرها يجعل الحكومات قادرة على دعم الأسر المعيشية والشركات التي استفادت من التحويلات المالية في السابق. وفيما يتعلق بوباء "كوفيد-١٩"، يمكن لحكومات إفريقيا جنوب الصحراء أن تستخدم مساعدات التنمية الرسمية وغيرها من مصادر التمويل الخارجي لتوفير اختبارات وعلاجات مجانية للمصابين بهذا الوباء، كما يمكن استخدام تلك المساعدات فى توفير الغذاء للجماعات الأكثر تضررًا وتوفير رؤوس الأموال اللازمة للحفاظ على بقاء المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقد اتخذت بعض البلدان، مثل تشاد وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا، تدابير لتوفير الغذاء للأسر المعيشية الأكثر ضعفًا، التي ربما كان بعضها يعتمد في السابق على التحويلات المالية .[cxlviii]

خاتمة وتوصيات:

يعد فيروس كورونا من أخطر الصدمات التى يتعرض لها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، حيث أن غالبية الأزمات المالية السابقة واجهتها الحكومات من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية والمالية، أما أزمة كورونا فهي تهدد المورد البشري مباشرة، ومن ثم فإن تداعياتها تعد الأخطر على الاقتصاد العالمي وتتطلب سياسات مختلفة لمواجهتها .

وتمثل تحويلات العمال الأفارقة في الخارج أحد أهم مصادر النقد الأجنبي التي يعتمد عليها في تمويل النمو الشامل والتنمية المستدامة، كما أنها إحدى قنوات انتقال تداعيات أزمة فيروس كرورنا الى الاقتصادات الإفريقية، فمن المتوقع أن يؤدي الانخفاض في تدفقات التحويلات المالية إلى إضعاف الجهود المبذولة حاليا لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في تلك المتعلقة بإنهاء الفقر والجوع وأوجه عدم المساواة . كما سيسهم انخفاض التحويلات فى تراجع قدرة البلدان الإفريقية على تمويل بعض العجز فى ميزان المدفوعات، كذلك فإن الانخفاض فى تدفقات التحويلات قد يعنى المزيد من الديون للاقتصادات الإفريقية ولجوءها إلى الاقتراض لتمويل العجز .

حاولت الورقة حصر أهم الآثار المتوقعة لوباء كوفيد ١٩ على تحويلات العاملين فى دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث اتضح أن هذا الوباء سيلقى بآثاره السلبية على تدفقات التحويلات المالية وبشكل أسوء مما كانت عليه خلال الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، فى الوقت الذي تحاول فيه البلدان الإفريقية الحد من آثار ذلك الفيروس على اقتصاداتها. ومن المرجح أن يخفض العمال المهاجرون الذين يفقدون وظائفهم التحويلات المالية إلى أسرهم في وطنهم الأصلي. وستفقد البلدان الإفريقية المُستقبِلة للتحويلات مصدرًا مهمًا للدخل القومي والإيرادات الضريبية في الوقت الذي تكون في أشد الحاجة إليها. وفى ضوء ما سبق، أوصى البنك الدولي ببعض الإجراءات الداعمة لنمو تحويلات العاملين خلال أزمة كورونا منها ما يلي:

- ينبغي للسلطات العامة والحكومية أن تعامل شركات ومكاتب تقديم خدمات التحويلات بوصفها خدمات أساسية وضرورية .
- يوصي البنك الدولي بضرورة خفض أسعار التحويلات لمواجهة تحديات انتشار البطالة والمحنة التي تواجه الجاليات المهاجرة في البلدان المضيفة
- ينبغي على السلطات العامة والحكومية مساندة التحويلات المالية بالأدوات المناسبة لإدارة مخاطر الائتمان والسيولة على نحو فعال.
- اعتماد نماذج التحويلات الجديدة الآخذة في التطور، التي تساعد في إرسال وصرف التحويلات من خلال الوسائل الرقمية.

- مساندة الشمول المالي للجميع في البلدان المستقبلة للتحويلات .

وفى الختام ، توصي الدراسة ببعض الإجراءات للتخفيف من آثار انخفاض حجم التحويلات المالية التي تستقبلها دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال جائحة كوفيد ١٩ منها :

١- دعم المصدرين والمشروعات التجارية المتضررة من تداعيات الفيروس للحد من تسريح العاملين، وتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية، ووقف سداد القروض مؤقتًا، وتقديم تسهيلات ائتمانية خلال الأزمة .

٢- تكثيف جهود دعم العمالة غير المنتظمة بهدف خفض التدهور في المستوى المعيشي للعمالة بالقطاع غير الرسمى .

٣- يتطلب انخفاض موارد العملة الأجنبية بدول إفريقيا جنوب الصحراء – الذي يتزامن مع تراجع مستوى تحويلات العاملين والصادرات والإيرادات السياحية _ عدم لجوء البنوك المركزية بتلك الدول لاستنزاف الاحتياطيات الأجنبية لديها للحفاظ على سعر صرف الدولار ثابت .

٤- ضرروة قيام الدائنين الرسميين بوقف مؤقت لخدمة الديون السيادية؛ وذلك لتوفير احتياطيات العملات الأجنبية التي تحرم الدول الإفريقية منها نتيجة استخدامها فى خدمة الديون واستيراد معدات الرعاية الصحية واللوازم الطبية.

٥- توجيه المزيد من الاستثمارات نحو المشروعات المتوسطة والصغيرة ، وتقديم قروض بتسهيلات ميسرة لهم، وصرف بدلات إعالة لمن فقدوا وظائفهم .

٦- التزام الحكومات الإفريقية بتمكين المهاجرين في البلد المضيف من تحويل أموالهم إلى

أسرهم بطرق منخفضة التكاليف .

٧- يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تحسين البنية التحتية لمدفوعات التجزئة ، والعمل على إنشاء شبكة فروع من البنوك أو مكاتب التحويلات في المناطق الريفية والنائية بالدول الإفريقية من

أجل توسيع انشطة التعامل مع محدودي الدخل، كما يمكن الاستفادة من تجربة كينيا في نقل الأموال من خلال تطبيقات الهاتف المحمول .

٨- ستحتاج البلدان الإفريقية التي تستقبل المهاجرين العائدين إلى المساعدة فى احتواء حالات تفشي المرض والتخفيف من حدتها والحد من تصاعدها. ويجب على البلدان المانحة أن تساعد في تكاليف تخفيف حدة الفيروس، فمن المرجح أن يمارس المهاجرون العائدون مزيدًا من الضغط على نظم الرعاية الصحية في بلدانهم الأصلية التي تكافح من أجل احتواء الإصابات المحلية وتجنب إغلاق الاقتصاد المحلي. وستحتاج السلطات في هذه البلدان إلى إجراء اختبارات ، فضلاً عن دعمها في تنفيذ تدابير الحجر الصحي للمهاجرين العائدين الذين قد يصابون بالعدوى. فإذا تم التعامل مع عودة المهاجرين بهذه الطريقة، يمكن أن تكون هناك على المدى الطويل فوائد لبلدانهم الأم، حيث يمكن للمهاجرين الذين يتوقع أن يعودوا إلى الوطن بشكل دائم أن يجلبوا مدخراتهم معهم، مما ينعكس إيجابًا على التنمية الاقتصادية فى دولهم .

٩- سوف تحتاج الدول الإفريقية إلى مساعدة المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين، حيث يتعين على المؤسسات المالية الدولية أن تمد هذه البلدان بالمساعدات المالية التي تمكنها من تمويل العجز فى موازين مدفوعاتها . مع ضمان وصول تلك المساعدات إلى الجماعات الأكثر تضررًا نتيجة لانخفاض التحويلات المالية التى كانوا يعتمدون عليها لتوفير متطلباتهم .

References:

[1]Antoinette Sayeh And Ralph Chami ,Lifelines In Danger,The Covid-19 Pandemic Threatens To Dry Up A Vital Source Of Income For Poor And Fragile Countries, **Finance & Development**(International Monetary Fund, Washington, Dc, June 2020)

[1]Abdih, Y., A. Barajas, R. Chami, and C. Ebeke, **"Remittances Channel and Fiscal Impact in the Middle East, North Africa, and Central Asia."** IMF Working Paper 12/104, (International Monetary Fund, Washington, DC.,2012)

[1]Abdih, Y., A. Barajas, R. Chami, and C. Ebeke,**Op.cit.**

[1]Barajas, A., R. Chami, C. Ebeke, and A. Oeking, "What's Different about Monetary Policy Transmission in Remittance-Dependent Countries? **Journal of Development Economics**,(London:Elsevier, vol.134 c, 2018)

[1]Antoinette Sayeh and Ralph Chami ,Lifelines in Danger,The COVID-19 pandemic threatens to dry up a vital source of income for poor and fragile countries, **op.cit.**

[1]Antoinette Sayeh And Ralph Chami ,Lifelines In Danger,The COVID-19 Pandemic Threatens To Dry Up A Vital Source Of Income For Poor And Fragile Countries, **Op.Cit.**

[1]Barajas, A., R. Chami, C. Fullenkamp, And A. Garg, "The Global Financial Crisis And Workers' Remittances To Africa: What's The Damage**?" Journal Of African Development**(African Finance And Economic Association (AFEA), Vol. 12(1), 2010).

[1]World Bank , Assessing the economic impact of COVID-19 and policy responses in Sub Saharan Africa**. Africa's Pulse. (** world bank : Washington D.C., Volume 21. April 2020),P.31

[1]world bank, **COVID-19 Crisis Through a Migration Lens,** Migration andDevelopment Briefno.32 , (world bank: Washington D.C., April 2020), P.6

[1]**Ibid.,p.7**

[1]**Ibid**, p.9

[1]World Bank (WB, **Leveraging economic migration for development**.,(World Bank, KNOMAD ,World Bank Group, September 2019)

[1] World Bank (WB),**Outlook for remittance flows 2011-12**, Migration and development brief 13..(world bank, Washington D.C.,Nov. 2010)

[1]World Bank (WB), **Remittances to Africa Resilient Despite Global Financial Crisis** – World Bank Study, (world bank, Washington D.C., Nov. 2010)

[1]Sirkeci, I., Cohen J.H. and RathaD. , 'Introduction: Remittance Flows and practices during the Crisis' in :**Migration and Remittances during the Global Crisis and Beyond**, (world bank, Washington D.C.,2012)

[1]Singh R. 2010. From shock absorber to shock transmitter: Determinants of remittances in Sub-Saharan Africa, **Migration Letters**, (London: Transnational Press London,2010), p.231-240.

[1] World Bank (WB), **The Economic Impact of the 2014 Ebola Epidemic: Short and Medium Term Estimates for West Africa.,(**(world bank: Washington D.C., **8 October 2014**.)

[1]Bangura J.A. ,**Saving Money, Saving Lives – A Case Study on the Benefits of Digitizing Payments to Ebola Response Workers in Sierra Leone**.(UN, May 2016) .

[1]International Monetary Fund (IMF)،**World Economic Outlook**, (Washington D.C.:IMF,April 2020)

[1] United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), **Economic impact of the COVID-19 on Africa**.,(UNECA: , Addis Ababa, 13 March 2020)

[1] World Bank (WB), COVID-19 through a migration lens: policy responses should be inclusive of migrants. **,Op.cit.**

[1] World Economic Forum (WEF)., **West Africans are switching from cash to mobile money because of COVID-**19.https:///www.weforum.org/agenda/2020/04/coronavirus-set-to-spur-mobile-money-growth-in-w-africa/

[1] Amanda Bisong, Pamella Eunice Ahairwe and Esther Njoroge, **The impact of COVID-19 on remittances for development in Africa**, DISCUSSION PAPER No. 269,(The European Centre for Development Policy Management (ECDPM), MAY 2020.)

[1]لمزيد من التفاصيل انظر:

world bank, COVID-19 Crisis Through a Migration Lens, Migration and Development Brief ,**op.cit.**

[1]UNECA,Economic impact of the COVID-19 on Africa**, Op.cit, p.12**

[1]United Nations Development Programme (UNDP). 2016. **Remittances. Financing solutions for sustainable development**,

www.undp.org/content/dam/sdfinance/doc/remittances

[1] International Monetary Fund (IMF),World Economic Outlook**,Op.cit.**

[1] World Bank , Assessingthe economic impact of COVID-19 and policy responses in Sub Saharan Africa. Africa's Pulse**. Op.cit.**

[1]Amanda Bisong, Pamella Eunice Ahairwe and Esther Njoroge, The impact of COVID-19 on remittances for development in Africa,**op.cit**., p.13

[1] World Bank , Assessing the economic impact of COVID-19 and policy responses in Sub Saharan Africa. Africa's Pulse,**Op.cit.**

[1] Amanda Bisong, Pamella Eunice Ahairwe and Esther Njoroge, The impact of COVID-19 on remittances for development in Africa,**op.cit**., p.١٤

[1] International Organisation for Migration (IOM)., **COVID-19:Guidance for employers and business to enhance migrant worker protection during the current health crisis. ,(** Geneva, IOM,7 April 2020)

[1] Mora, A.G. and Rutkowski, M. ,**Remittances in times of the coronavirus – keep them flowing. World Bank Blogs. 3** April 2020, https://blogs.worldbank.org/psd/remittances-times-coronavirus-keep-them-flowing

[1]Shemin, J.L**, Will the coronavirus pandemic push Africa's Mobile Money markets to the next level?** Next billion,. 25 March 2020, https://nextbillion.net/coronavirus-africa-mobile-money/

[1]: لمزيد من التفاصيل انظر

African Union, **Impact of the coronavirus (COVID 19) on the African economy,(** AU: 2020)

[1]**Ibid** ,p.27

[1] Amanda Bisong, Pamella Eunice Ahairwe and Esther Njoroge, The impact of COVID-19 on remittances for development in Africa,**op.cit**., p.٢٠

[1]**Ibid** , p. 20

[1]African Development Bank (AfDB), **The African Development Bank and its partners want your ideas for beating the COVID-19 pandemic** , Available at:

https://afdb.africa-newsroom.com/press/the-african-development-bank-and-its-partners-want-your-ideas-for-beating-the-covid19-pandemic87653423?lang=en

[1] Amanda Bisong, Pamella Eunice Ahairwe and Esther Njoroge, The impact of COVID-19 on remittances for development in Africa,**op.cit, p.15**

[1] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), **UN calls for $2.5 trillion coronavirus crisis package for developing countries**. 30 March 2020., available at: https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2315

[1] International Monetary Fund (IMF) ,**Policy responses to COVID-19.** , 24 April 2020.,available at: https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19